دراسة لتنظيف جزيرة أرواد

طرطوس- محمد حسين

كشف مدير إدارة النفايات الصلبة في طرطوس وسام عيسى عن وجود دراسة من قبل المحافظة لحل مشكلة النظافة والقمامة في جزيرة أرواد، مؤكداً أنه سيتم تنفيذ عدة مشاريع بموجبها لتأمين سلال وحاويات وعربات جر وآليات صغيرة الحجم لنقل القمامة في أزقة الجزيرة وكذلك صيانة شبكة غسيل الشوارع وشراء مضخات لرش المبيدات الحشرية، منوها بأنه ولأول مرة بتاريخها تم تخصص الجزيرة بآلية (بوب كات) وحالياً هي موجودة هناك للبدء بالعمل.

أما بالنسبة لمحطة ترحيل القمامة في الجزيرة فبين عيسى أن الدراسة أوشكت على الانتهاء من قبل الخدمات الفنية وهي عبارة عن هنكار وسيور فرز ليصار بعدها لنقل القمامة عن طريق القوارب التي تم إصلاح وصيانة أحدها وتتم حالياً صيانة القارب الآخر وستكون جاهزة لنقل القمامة إلى البر اعتباراً من بداية الشهر الرابع بعد تحسن الظروف الجوية ومن ثم نقلها لمحطة المعالجة في وادي الهدة، موضحاً أن كمية القمامة في الجزيرة تصل إلى ١٠ أطنان يومياً سيتم نقلها في رحلة يومية على متن أحد القوارب وفي حال تعطله سيتم نقلها على القارب الآخر.

وعن كيفية التعامل مع القمامة في الجزيرة حالياً أشار عيسى إلى أنه يتم تجميعها في المكب القديم بانتظار تحسن الظروف الجوية لنقلها.

وأكد مدير إدارة النفايات الصلبة أن العام الحالي سيكون عام إغلاق ساحات تجميع القمامة في جميع المدن الرئيسية التابعة لمحافظة طرطوس الأمر الذي يعني إنهاء مشكلة التلوث الناتجة عنها وذلك بعد نقل القمامة في حاويات مغلقة إلى معمل وادي الهدة، مبيناً أن محطتي ترحيل القمامة في مدينتي القدموس والدريكيش ستوضعان في الخدمة بعد ثلاثة أشهر وسيتم ترحيل القمامة بشكل يومي منهما إلى معمل وادي الهدة، مضيفاً: إن كمية القمامة المرحلة من محطة القدموس ستبلغ ٣٠ طناً يومياً في حين تصل إلى ٥٠ طناً لمحطة الدريكيش.

أما فيما يخص محطة ترحيل بانياس أشار عيسى أن المحطة المذكورة قيد التنفيذ حالياً وبلغت نسبة التنفيذ فيها ٣٠٪ وبتكلفة تقديرية تقارب ١٠٧ ملايين ليرة وستدخل الخدمة في نهاية العام الحالي وبالتالي تصبح جميع المدن الرئيسية في المحافظة مجهزة بمحطات ترحيل ويذكر أن كمية القمامة المرحلة إلى معمل وادي الهدة لمعالجة النفايات الصلبة تتجاوز ٦٠٠ طن يومياً.

الخبر السار لـ١٠٠ ألف طالب وطالبة.. واتحاد الطلبة: هو الفرصة الأخيرة

مرسوم بمنح دورات استثنائية للطلاب المستنفدين «المدنيين» و«العسكريين» في الجامعات

إبراهيم لـ«الوطن»: يتم تقديم مواد الفصل الثاني حصراً في الفصل الثاني ومواد الفصل الأول خلال الفصل الأول

فادي بك الشريف

أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم ٦٩ للعام ٢٠١٩ القاضي بمنح دورات امتحانية استثنائية للمستنفدين من طلاب المرحلة الجامعية الأولى، وعام استثنائي للمستنفدين من طلاب دراسات التأهيل والتخصص والدراسات العليا، وإتاحة المجال للمفصولين من أطروحة الماجستير خلال فترة الحرب لإعادة قيدهم.

ومنح المرسوم سنة إضافية لطلاب الماجستير والدكتوراه، مع مراعاة ظروف الطلاب العسكريين في مختلف مراحل الدراسة الجامعية السابقة بتسهيلات إضافية.

ويمنح طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحان المسموح به من داخل الجامعة أو من خارجها بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، أو الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، الذين استفادوا من دورة استثنائية سابقة أو لم يستفيدوا، دورتين امتحانيتين (الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، والفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠)، ولا يستفيدو من الدورة الصيفية للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩.

ويمنح طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات من العسكريين، الذين أدوا الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية أو كليهما معاً، وكانوا في الخدمة منذ ١-١١-٢٠١١ وسُرحوا منها قبل صدور هذا المرسوم، والذين استنفدوا فرص التقدم للامتحان المسموح به من داخل الجامعة أو من خارجها بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وحتى تاريخ تسريحهم من الخدمة، ثلاث دورات امتحانية متتالية تلي تاريخ تسريحهم من خدمة العلم.

ويتقدم الطلاب المشمولون بأحكام الفقرة (أ) السابقة إلى امتحانات الدورة الصيفية بغض النظر عن عدد المقررات التي يحملونها.

ويحتفظ الطلاب المشمولون بأحكام المادتين السابقتين من هذا المرسوم بعلاماتهم في أعمال السنة أو الاختبارات العملية أو حلقات البحث أو ما هو في حكمها. ويحق لهم إعادتها وفق الأسس المعتمدة، كما يسدد الطلاب المشمولون بأحكام المادتين ١ و٢ الرسم الذي يؤديه أمثالهم عندما يتقدمون إلى الامتحان من خارج الجامعة.

ويعامل الطلاب العسكريون معاملة الطالب في التعليم العام من حيث الرسوم في حال تغير وضعهم بنتيجة الامتحانات التي تقدموا لها وفق أحكام هذا المرسوم.

ولا يستفيد من أحكام هذا المرسوم الطلاب الذين استنفدوا في السنة التحضيرية في الكليات الطبية (طب - طب أسنان - صيدلة) قبل العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

ويحق لطلاب السنة التحضيرية الذين استنفدوا في العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ تغيير قيدهم إلى اختصاص آخر وفق القواعد العامة لتغيير القيد.

وبالنسبة لمرحلة دراسات التأهيل والتخصص ومرحلة الدراسات العليا، يُمنح عام استثنائي في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ لطلاب دراسات التأهيل والتخصص، الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحانات من خارج الجامعة في العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

ويُمنح عام استثنائي في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ لطلاب الدراسات العليا، الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحانات من خارج الجامعة في العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

ويستفيد من أحكام المادتين السابقتين من هذا المرسوم طلاب مرحلة دراسات التأهيل والتخصص وطلاب مرحلة الدراسات العليا من العسكريين الذين أدوا الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية أو كليهما معاً، وكانوا في الخدمة منذ ١-١١-٢٠١١ وسُرحوا منها قبل تاريخ صدور هذا المرسوم، والذين استنفدوا فرص التقدم للامتحان المسموح به من داخل الجامعة أو من خارجها بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وحتى نهاية العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ لأي سبب كان، عدا الأسباب التأديبية، إعادة قيدهم في مرحلة الأطروحة وفق رسوم التعليم الموازي خلال موعد أقصاه ١٥-٣-٢٠١٩، وفق الأسس التي تحددها التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم، أما الطلاب العسكريون فيعاملون معاملة الطالب في التعليم العام من حيث الرسوم.

ويضع وزير التعليم العالي التعليمات التنفيذية لأحكام هذا المرسوم.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف وزير التعليم العالي الدكتور بسام إبراهيم أن مرسوم السيد الرئيس يشمل أكثر من ١٠٠ ألف من الطلاب المدنيين والعسكريين بموجب إحصائية تفصيلية من الجامعات، مبيناً أن المرسوم مكرمة من الرئيس يتيح للطلاب استكمال تحصيلهم العلمي والدراسي عبر منحهم فرصة إضافية.

وبين إبراهيم أن المرسوم يقضي بمنح دورتين امتحانيتين للطلاب المستنفدين المدنيين، بحيث يتم تقديم مواد الفصل الثاني حصراً في الفصل الثاني، ومواد الفصل الأول خلال الفصل الأول، مضيفاً إن الطلاب العسكريين يحق لهم ثلاث دورات امتحانية خلال الفصل الثاني، والدورة الصيفية مهما كان عدد المواد التي يحملونها، إضافة إلى الفصل الأول خلال العام القادم، عبر تقديم مزايا إضافية من حيث المدة والرسوم.

وكشف وزير التعليم العالي أنه سيتم تشميل طلاب الجامعات الخاصة وطلاب المعاهد التقانية الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني بموجب مرسوم الرئيس، على أن يتم عقد اجتماعات قادمة لتحديد استفادتهم، مبيناً أن التعليمات التنفيذية للمرسوم تصدر خلال يومين، علماً أن الوزارة باشرت منذ أمس بوضع التعليمات.

هذا وأصدر الاتحاد الوطني لطلبة سورية بياناً عبروا فيه عن شكرهم ومحبتهم وامتنانهم للسيد الرئيس على تكرمه بالاستجابة لمناشدات أبنائه الطلبة، بمنحهم فرصة أخيرة لمتابعة مسيرة تحصيلهم العلمي وذلك من خلال إصداره المرسوم الأخير بهذا الشأن في مختلف مراحل الدراسة الجامعية.

وقال الاتحاد: إن طلبة سورية، العسكريين منهم والمدنيين، يؤكدون أن هذا المرسوم والذي هم على يقين بأنه يُعد الفرصة الأخيرة لهم- سيكون الدافع لهم جميعاً في المستقبل لاستكمال حياتهم الجامعية بجد واجتهاد، والاعتماد على قدراتهم وطاقاتهم حتى يكونوا جديرين بصون الأمانة التي حمّلها لنا شهداؤنا الأبرار وجرحانا الأبطال، ويعاهدون قائد الوطن على أن يكونوا جديين في دراستهم، بنائين لوطنهم، مخلصين لتراب البلاد.

الرقابة المالية تكشف مخالفات بيع البطاطا في السورية للتجارة في السويداء

تاجر اشترى البطاطا بسعر ٢٦٠ ل.س للكغ من السورية للتجارة وباعها بـ٤٠٠ للمواطنين

السويداء- عبير صيموعة

على خلفية نشر «الوطن» للمخالفات المرتكبة من فرع الشركة السورية للتجارة في السويداء ببيع ٧٢ طناً من البطاطا لأحد تجار السويداء (خ. ع) والمستوردة أصولاً لصالات المؤسسة، حمل فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية في السويداء المسؤولية للتاجر المذكور جراء قيامه بشراء المادة بشكل غير مصدق وغير موقع من قبله وعدم سداده النقدي لكامل قيمة البطاطا المستجرة وإنما تم التسديد على دفعات وبيع المادة محققاً ربحاً جراء فروق الأسعار بين المادة المستجرة بسعر ٢٦٠ من مستودعات المؤسسة والسعر الرائج بالأسواق وسطياً ٤٠٠ ليرة.

وانتهى التقرير التفتيشي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه إلى وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للتاجر ولزوجته إن وجدت تأميناً لسداد مبلغ ٣ ملايين و٩٧٥ ألف ليرة وإحالته إلى القضاء المختص وحرمانه من التعاقد والتعامل مع الجهات العامة لمدة خمس سنوات.

وفي التفاصيل أثبت التقرير التحقيقي للجهاز المركزي المالي المعتمد نتائجه بتاريخ ٢٠١٩/١/٧ وجود عدد من المخالفات المرتكبة من فرع السورية للتجارة بالسويداء في الإجراءات التي تم اتخاذها في عملية بيع البطاطا والتي تمثلت ببيع البطاطا إلى تاجر واحد (خ. ع) وبكمية كبيرة وعدم توزيعها لأكثر من تاجر وقبول شيك تأميني غير مصدق (صوري) من التاجر المذكور إضافة إلى البدء بتسليم المادة للتاجر قبل قيامه بتسديد قيمتها (البيع بأجل) وعدم عقد مجلس إنتاجي لاتخاذ قرار جماعي حيال مشكلة وجود تلف كبير بالبطاطا والذي ثبت لاحقاً عدم وجوده فضلاً عن عدم استكمال فرز البطاطا بالكامل عند استلامها وتحديد نسبة التلف الفعلية بها وعدم طرح المادة السليمة للبيع في الصالات رغم الحاجة الماسة لها في الأسواق المحلية في ضوء عدم توافرها بشكل كاف في السوق.

يضاف إلى تلك المخالفات عدم تنظيم محضر مزايدة بالأسعار بين التجار لتحقيق التنافس فيما بينهم وعدم وجود لجنة إخراج لبيع المادة بشكل أصولي، حيث حمل التقرير مسؤولية المخالفات الواردة إلى أعضاء لجنة استلام البطاطا المستوردة وهم رئيس دائرة التسويق الزراعي (ن. ج) ورئيس الدائرة المالية (م. ن) وأمين مستودع /الحمضيات والبطاطا /(ن. ش) لعدم استكمال الفرز وتنظيم محاضر مشاهدة متناقضة ومعاون مدير فرع الشركة ورئيس الدائرة التجارية (ر. غ) لتوجيهه بتسليم المادة للتاجر قبل تسديد قيمتها علماً أن البيع نقدي وليس لأجل وعدم تحديد نسبة التلف إضافة إلى تحميل أمين مستودع مركز الجملة بفرع الشركة (و. غ. ا) المسؤولية لسماحه للتاجر باستجرار كامل كمية البطاطا قبل سداد كامل قيمتها ورئيس مركز بيع الجملة بالفرع (ا. ش) لعدم قيامه بمهامه إضافة إلى منظم فواتير البيع النقدي بمركز الجملة (ر. ر) لقيامه بتنظيم فاتورة البيع النقدي للتاجر قبل التحقق من دفع قيمة البطاطا المستجرة.

كما حمل التقرير مسؤولية المخالفات لمديرة فرع الشركة السورية للتجارة بالسويداء (هـ. ق) لتقصيرها وإهمالها في عملها لجهة تطبيق التعليمات الناظمة لعمل مؤسسة الخزن والتسويق مع الإشارة إلى قيامها بتعيين (ا. ش) رئيساً لمركز البيع بالجملة رغم وجود قرار من المجلس الإنتاجي بإعفائه من عمله نتيجة مخالفات مرتكبة من قبله وقيامها أيضاً بتكليف العامل (ح. ا. س) كمشرف إداري في وحدة التبريد رغم إعفائه من عمله بموجب تقرير تفتيشي صادر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

لينتهي التقرير التفتيشي إلى اقتراح فرض عقوبة حجب الترفيع بحق كل من (ن. ش) و(ن. ج) و(م. ن) و(ر. غ) وعقوبة تأخير الترفيع بحق كل من (ا. ش) و(و. غ. ا) وإبعادهم جميعاً عن أعمالهم وعدم تكليفهم بأي أعمال لجان أو أعمال مالية وإدارية مستقبلاً وفرض عقوبة الحسم ٥ بالمئة من الأجر الشهري المقطوع لستة أشهر بحق (ر. ر) كما انتهى التقرير إلى فرض عقوبة الحسم من الأجر الشهري المقطوع بنسبة ٥ بالمئة لمدة ستة أشهر بحق (هـ. ق) وإبعادها عن عملها المكلفة به وذلك للمخالفات المرتكبة من قبلها والمنسوبة إليها في متن التقرير.

سليمان لـ«الوطن»:

توسيع ميناء اللاذقية ضرورة

صبا العلي

أكد مدير الشركة العامة لمرفأ اللاذقية أمجد سليمان الانتهاء من أعمال تنفيذ الجزء الأساسي من المكسر الرئيسي المرتبط بأعمال المرحلة الثانية بطول ١٠٢ م الذي يعتبر الجزء الأصعب في مرحلة التوسيع حيث يجري الاستعداد لإنجاز المرحلة الثانية.

وأوضح سليمان لصحيفة «الوطن» أن مرفأ اللاذقية يعد نقطة ارتكاز لسورية كقناة حاملة لوصل الشرق بالغرب وهو جزء مهم من مشروع مستقبلي يتعلق بربط البحار الخمسة ما يستوجب الإسراع بعملية التوسع استعداداً للمرحلة المتعلقة من الانفتاح على العالم من بوابة اللاذقية.

وأضاف سليمان أن التحدي الكبير الذي يواجهه واقع الميناء هو عملية التوسع لكونها أتت على واجهة المدينة لذا سيكون التوسع باتجاه الشمال كمشروع إستراتيجي عملاق وأبدى الجانب الروسي منذ عام (٢٠٠٧) استعداده للمساهمة في دعم المشروع ليغدو عالمياً وينتهي بإنشاء معلم مميز يجسد واقع المدينة التاريخي ويستخدم لأغراض سياحية.

مضيفاً : التحدي الثاني الذي تواجهه الشركة هو مسألة ضبط النفقات لكونها شركة ذات طابع اقتصادي تهدف إلى دعم وزيادة إيرادات الخزينة مشيراً إلى أن الإيرادات حتى نهاية (٢٠١٨) بلغت ٢٣ مليون ليرة سورية من أصل.

فيما بلغ إجمالي بضائع الفرط (٨٧٨) ألف طن بنسبة تنفيذ ٩٩ بالمئة، فيما بلغ إجمالي بضائع الحاويات (٣٠٢٣١) ألف طن، ومجموع الحاويات (٣٣١,٣٣٣)، وبلغ عدد البواخر التي وصلت المرفأ ٥٢٠ باخرة ما يؤكد ضرورة توسيع المرفأ واستكمال الأعمال بهذا الشأن.

وأشار سليمان إلى أن عملية التوسيع تستهدف غايتين الأولى اقتصادية حيث يتم إنشاء مكسر (حاجز للأمواج) مع قناة الدخول إلى عمق (١٨) متراً وإنشاء أرصفة جديدة بطول (٢٣٠٠) متر بعمق (١٧) متراً مع مساحة تخزينية جديدة تصل إلى (١٧٠) هكتاراً ما يتيح للمرفأ مستقبلاً استقبال سفن كبيرة تصل حمولتها إلى أكثر من ١٠٠ ألف طن وسفن حاويات تصل حمولتها إلى ٩ آلاف حاوية وبالتالي استقبال (٢,٥) مليون حاوية في العام (٢٠٢٠) وكمية بضائع إجمالية تصل إلى ٢٠ مليوناً، ما يؤكد ضرورة الإسراع بإنجاز المرحلة الثانية من التوسيع بالتعاون مع جهات حكومية وغير حكومية حيث قام المعهد الروسي عام (٢٠٠٧) بإعداد وتقديم المخططات الطوبوغرافية والتنقيبات الجيولوجية.

أما عن الجانب الثاني السياحي والجمالي أوضح سليمان أن التوسيع سيشمل إعادة تأهيل الحوض القديم كمحطة ترفيهية وخلق بيئة عمرانية في منطقة الحوض القديم مساهمة في إعادة إحياء الواجهة الجميلة المفقودة للمدينة وإحياء الحياة الحضرية الشاطئية وتوفير الراحة والتأثيرات البصرية الإيجابية في تصميم عناصر جذابة وخلق فراغات مريحة، والأهم من ذلك كله إعادة جزء من الذاكرة التاريخية للمدينة تعود إلى وجود أراض مستملكة جاهزة بموجب المرسوم رقم ٨٤٣ لعام ١٩٧٦.